مملكة البحرين
وزارة التربية والتعليم

التقرير السنوي
لمجلس التعليم العالي
[نماء وارتقاء]
2016

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

تقديم 7

1. كلمة وزير التربية والتعليم/ رئيس مجلس التعليم العالي 9
2. كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي 11

3. **مجلس التعليم العالي** 12

3-1: رئيس مجلس التعليم العالي وأعضاؤه 13
3-2: تطور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 14
3-3: قرارات مجلس التعليم العالي 19
3-4: المشاركة في الاجتماع الخليجي الثامن عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي بالرياض 21
3-5: عقد الاتفاقيات مع الجهات الدولية المرموقة والمؤسسات المحلية ذات العلاقة بتطوير مخرجات التعليم العالي 22

4. **الاستراتيجيات والمشاريع** 23

4-1: نظام الاعتماد الأكاديمي والتطبيق الأولي على مؤسسات التعليم العالي 24
4-2: تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2014-2024 25

5. **الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي** 28

5-1: إنجازات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام 2016م 29
5-2: إصدارات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي للعام 2016م 31
5-3: إنجازات إدارات الأمانة العامة لعام 2016م 32

6. **الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مملكة البحرين** 41

تقديم

يتضمن التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام 2016م مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين والإنجازات المتحققة خلال عام 2016م.

ويبرز التقرير أهم الإنجازات التي حققها مجلس التعليم العالي، والإنجازات التي حققتها الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لتنفيذ مشاريع المجلس، ومن أهمها تنفيذ مشاريع استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي، وتطبيق برنامج تمهين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، والتطبيق الأولي لنظام الاعتماد الأكاديمي المؤسسي على مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، والسعي إلى تحقيق التوازن بين أعداد الطلبة المسجلين في التخصصات الإنسانية والعلمية وبين حاجات سوق العمل.

ويتضمن التقرير أهم إنجازات الإدارات الثلاث بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام 2016م للارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي وتسهيل معاملات الطلبة بما فيهم الخريجين.

كما ويبين التقرير الرؤية المستقبلية لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين للارتقاء به لتصبح البحرين مركزاً إقليمياً للتعليم العالي.

1. كلمة وزير التربية والتعليم / رئيس مجلس التعليم العالي

التعليم العالي .. مرحلة عامرة بالإنجاز

أصبح للتعليم العالي والبحث العلمي في حياتنا المعاصرة أثر بارز في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصاداتها خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، حيث تؤكد الوقائع جميعها أن تقدم الأمم ورقيها ونماءها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي والتكنولوجي، وعلى مدى قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة على الصعيد المعرفي والتكنولوجي والمعلوماتي.

ولا شك أن التعليم العالي عندنا هو اليوم في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود، ولذلك كان من الطبيعي أن يولي مجلس التعليم العالي أهمية متزايدة لهذا الجانب، لمواجهة تحدي التقدم العلمي والمعلوماتي، في هذه المرحلة من تاريخنا وتاريخ العالم الذي حولته العولمة وثورة الاتصال الى قرية عالمية حقيقية، وذلك من خلال العديد من مشروعات التطوير التربوي، وعلى راسها مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل ومشروع المسار الشامل في المرحلة الثانوية، وذلك للارتقاء بمخرجات التعليم وتطوير التعليم العالي والذي تسعى الوزارة الى تطويره بالتركيز على جودته واعتماديته وفقا للوائح والأنظمة التي تراعي أهداف مشروع قانون التعليم العالي.

ومن الواضح أننا على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة وتقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل سريع، تتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة، ولم يعد من الممكن إزاء هذا التطور أن نقف موقف المتفرج على ما يحدث أمام أعيننا كل يوم بل كل ساعة من تقدم مدهش، وذلك لان قدرنا أن نكون جزءاً من هذا العالم المتقدم والمتجدد للمشاركة بإيجابية في صنع المستقبل.

كما أن المعرفة أصبحت أهم عنصر في زيادة النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، ولذلك تم منذ العام 2015 تدشين استراتيجية وطنية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ونعمل منذ ذلك الحين على تنفيذها وفقاً لخطة زمنية واضحة، مع العمل على تنمية سياسة مشتركة للعلوم والتكنولوجيا، وبالتالي مساندة البحث وتدريب الكوادر البشرية وابتكار قنوات اتصال مع الشركاء في المجتمع العلمي والتكنولوجي الدولي ومع القطاع الخاص وتطوير دور مؤسسات التعليم العالي وتعزيز برامجها وخدماتها.

ونعتقد أننا قد خطونا خطوات مهمة في هذا المجال، بفضل الدعم والمساندة اللتين نجدهما من قيادة بلدنا العزيز يحفظها الله ويرعاها، وتوجيهات المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، لتحقيق المزيد من التطوير للتعليم العالي، وكذلك تطوير وتشجيع البحث العلمي، ولذلك نتطلع بكل ثقة وتفاؤل الى المرحلة المقبلة لتكون عامرة بالإنجازات بإذن الله تعالى.

والله ولي التوفيق

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

2. كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي

أضحى التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام عالمي كبير أكثر من أي وقت مضى في ظل المتغيرات المتسارعة، ونظراً لما يُسهم به هذا القطاع الحيوي في تكوين الفرد وإبراز مواهبه وطاقاته، وتقديراً لقيمته ودوره في تنمية المجتمع وتقدمه وتعزيز قدراته على مواجهة تحديات المستقبل.

وانطلاقا من هذا الدور الحيوي لهذا القطاع سعى مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين نحو تعزيز مكانة هذا القطاع والارتقاء بأدائه وتحسين جودته من خلال العديد من المشاريع والمبادرات الحيوية. فقد أقر مجلس التعليم العالي نظام الاعتماد المؤسسي الذي أعدته الأمانة العامة للمجلس بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، وقد تم البدء بتطبيقه على ثلاث مؤسسات تعليم عالٍ، مما يُعد نقلة نوعية للارتقاء بمستوى أداء قطاع التعليم العالي بمملكة البحرين نظراً لدوره الحيوي في إعداد وتدريب الأفراد، وتكوين قيادات تقود المجتمع نحو المستقبل.

وتأكيداً لتوجهات مجلس التعليم العالي نحو تنمية قدرات الهيئة الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي، واتخاذ التدابير اللازمة لتمكينهم من إجراء البحوث وتحسين مهاراتها التدريسية والتربوية، من خلال مشروع تمهين أعضاء هيئة التدريس. وتخصيص وحدة للتنمية المهنية بكل مؤسسة تتولى هذه المهمة، وزيادة المخصص المالي السنوي للبحث العلمي والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، إضافة إلى المتابعة المستمرة لأوجه صرف تلك المخصصات المالية.

وحرصاً على حسن سير العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة والتأكد من تنفيذها لقانون التعليم العالي واللوائح والقرارات المُنفذة له، وذلك من خلال اللقاءات الدورية للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، إضافة إلى زيارات لجان الفحص والتدقيق لتلك المؤسسات للتأكد من استيفائها للمتطلبات الاكاديمية والإدارية والإنشائية وشروط الأمن والسلامة.

وواصلت الأمانة العامة توفير عدد من الإصدارات لتسهيل تقديم خدماتها ونشر الثقافة الاستراتيجية التي يسعى مجلس التعليم العالي إلى تكريسها، كما ركزت الأمانة العامة على ضرورة ربط التعليم العالي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما.

ولتحقيق تطلعات مجلس التعليم العالي الاستراتيجية للارتقاء بقطاع التعليم العالي بمملكة البحرين، فإن الأمانة العامة قد سخرت جميع الإمكانات والطاقات لتحقيق ذلك مستمدين العزم والدعم من قيادتنا الحكيمة حفظها الله ورعاها، وهذا محل فخرنا واعتزازنا، مؤكدين اهتمام مجلس التعليم العالي وأمانته بمسيرة التعليم العالي باعتباره ركيزة تقدمنا نحو مستقبل مشرق بإذن الله.

والله ولي التوفيق

الدكتور عبد الغني علي الشويخ
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

3. مجلس التعليم العالي

1-3 رئيس مجلس التعليم العالي وأعضاؤه:

أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة - ملك مملكة البحرين المرسوم رقم (39) لسنة 2016م بإعادة تشكيل مجلس التعليم العالي وعلى النحو الآتي.

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

المهندس عصام بن عبد الله خلف
وزير الأشغال وشئون البلديات
والتخطيط العمرانى

السيد خالد عمرو الرميحي
الرئيس التنفيذي
لمجلس التنمية الاقتصادية

الأستاذة فريدة عبد الرحيم خنجي
مدير إدارة التقييم والتحليل بديوان
صاحب السمو الملكى رئيس الوزراء

معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة
رئيس مجلس إدارة صندوق سوق العمل

السيد أحمد بن زايد الزايد
رئيس ديوان الخدمة المدنية

السيد خالد عبد الرحمن المؤيد
رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة
وصناعة البحرين

السيد صباح بن سالم الدوسري
وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

الدكتورة عائشة مبارك بوعنق
وكيل وزارة الصحة

الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة
رئيس جامعة البحرين

الدكتور خالد بن عبد الرحمن العوهلي
رئيس جامعة الخليج العربى

الدكتور عبد الغني علي الشويخ
الأمين العام لمجلس التعليم العالى

السيدة صباح خليل المؤيد
استشارى

الدكتور إبراهيم جمال الهاشمي
استشاري

الأستاذ الدكتور مازن محمد جمعة
رئيس الجامعة الملكية للبنات

2-3 تطور قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

أولاً: مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين

أ- التعليم العالي الحكومي:

- **1966م:** إنشاء معهد المعلمين في مملكة البحرين.
- **1967م:** إنشاء معهد المعلمات.
- **1968م:** إنشاء كلية الخليج الصناعية،
- **1976م:** إنشاء كلية العلوم الصحية.
- **1978م:** تأسيس الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية ودمج معهدي المعلمين والمعلمات فيها.
- **1979م:** إنشاء جامعة الخليج العربي واختيرت البحرين لتكون مقراً لها.
- **1980م:** تغيير اسم كلية الخليج الصناعية لتصبح كلية الخليج للتكنولوجيا.
- **1980م:** إنشاء معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية.
- **1986م:** تنظيم جامعة البحرين بحيث تشتمل على كلية الخليج للتكنولوجيا والكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية. وسعياً لتطوير التعليم العالي فقد أُعيدت هيكلة جامعة البحرين لتضم العديد من الكليات المتخصصة، كالآداب والعلوم والهندسة وإدارة الأعمال والحقوق وتقنية المعلومات والعلوم التطبيقية. وقد انضمت لها مؤخراً كل من كلية البحرين للمعلمين وكلية العلوم الصحية.
- **1988م:** إنشاء معهد تدريب الشرطة.
- **1998م:** إنشاء كلية الشيخ عيسى العسكرية الملكية.
- **2003م:** تطوير معهد تدريب الشرطة ليصبح الكلية الملكية للشرطة، وفي العام التالي أُعيد تنظيم الكلية وتسميتها باسم الأكاديمية الملكية للشرطة.
- **2006م:** إنشاء الكلية الملكية للقيادة والأركان.
- **2008م:** إنشاء كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين).
- **2016م:** التوجيه الملكي السامي بإنشاء جامعة الهداية الخليفية.

ب- التعليم العالي الخاص:

تفعيلاً للاهتمام بالتعليم العالي وتماشياً مع سياسات المملكة التطويرية والاستراتيجية، فقد فـتح المجال للأفراد والشركات للاستثمار في التعليم العالي بإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة، حيث منح الترخيص لإنشاء عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة منذ العام 2001م، وبلغ عددها (11) مؤسسة لغاية 2014م.

ج- التشريعات والقرارات المنظمة للتعليم العالي:

صدر عن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المفدى ملك مملكة البحرين قانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن التعليم العالي، والذي حدد اختصاصات مجلس التعليم العالي في رسم السياسة التعليمية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وبناء عليه أصدر جلالته المرسوم رقم (74) لسنة 2006 بتشكيل مجلس التعليم العالي.

وبموجب قانون التعليم العالي، أصدر سعادة وزير التربية والتعليم باعتباره رئيس مجلس التعليم العالي بعد موافقة المجلس اللوائح المنظمة لعمل مؤسسات التعليم العالي وذلك كالآتي:

- لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة قرار رقم (1) لسنة 2007.
- اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي قرار رقم (2) لسنة 2007.
- اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة قرار رقم (3) لسنة 2007.
- لائحة الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي ومرافقها قرار رقم (4) لسنة 2007.
- لائحة تعديل الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة قرار رقم (5) لسنة 2009.
- قرارات تعديل بعض أحكام اللوائح السابقة الذكر بضوء ما استجد من العوامل والتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي.

وبهذا تم استكمال البنية التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي في مملكة البحرين بصدور اللوائح المنفذة له. ويقوم المجلس بمراجعة اللوائح التنظيمية بشكل دائم لتتواءم مع التطورات في قطاع التعليم العالي بمملكة البحرين مع الأخذ بالاعتبار التطورات العلمية والتقنية والمستجدات العالمية في التعليم العالي

ثانياً: أولويات عمل الحكومة: الارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

دأب مجلس التعليم العالي إلى تحقيق أولويات عمل الحكومة بشأن الارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك من خلال العمل على تحقيق ما جاء فيها، والمتمثلة في تحقيق التوازن بين جودة التعليم والاستثمار فيه، ومواءمة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وتوظيف تكنولوجيا التعليم لإحداث نقلة نوعية في قطاع التعليم العالي في البحرين، والعمل على تعزيز القدرات البحثية في مؤسسات التعليم العالي و تنمية قدرات الهيئة الأكاديمية فيها، وتنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي، ووضع آلية لطرح البرامج الأكاديمية الجديدة ومراجعة البرامج الحالية بما يضمن مواكبتها للتطورات واحتياجات سوق العمل، والعمل على تعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات قطاع الصناعة والاقتصاد الوطني.

أ- استراتيجية قصيرة المدى (2011-2013م):

أولت الحكومة اهتماماً متزايدا بملف تطوير التعليم بشكل عام وتطوير التعليم العالي على وجه الخصوص، حيث جاء النهوض بهذا القطاع ضمن المبادرة الخامسة من مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم العالي، ومن خلال الاستعانة بمعهد سياسات التعليم العالي ببريطانيا المتخصص في مجال استراتيجيات وسياسات تطوير التعليم العالي، حيث تم وضع استراتيجية قصيرة المدى (2011-2013) لمواجهة التحديات التي برزت في القطاع مع بدء التعليم العالي الخاص.

وشملت هذه الاستراتيجية ثماني سياسات، عملت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي على تنفيذها، وهي كالآتي: بناء علاقة قوية ومستمرة بين التعليم العالي وقطاع الأعمال والصناعة، ووضع عمليات لضبط الجودة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي في جميع الجوانب، ووضع وإدارة خطة لتنفيذ استراتيجية التعليم العالي المقرة من قبل لجنة تطوير التعليم والتدريب، ووضع مؤسسات التعليم العالي لخططها الاستراتيجية بما يسهم في وضع الخطة العامة لاستراتيجية التعليم العالي، وأن تعمل ضمن نطاق خطتها، وعمل جميع الجهات ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي جنباً إلى جنب وبشفافية، بما فيه صالح المملكة، ووضع إطار عام لتنظيم قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين عن طريق مراجعة اللوائح المنظمة لشئون التعليم العالي، ووضع استراتيجية وطنية للبحث والتطوير، ودعم الطلبة وذلك بتزويدهم بالمعلومات والنصح والإرشاد والتوجيه.

ب- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2014 – 2024م)

جاءت الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والتي تم تدشينها خلال عام 2014م، لصياغة مشروع وطني لتطوير التعليم العالي بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030، وكذلك الأولويات الوطنية، من خلال ربط قطاع التعليم العالي مع التكنولوجيا والريادة والإبداع، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ورفع القدرة التنافسية لمملكة البحرين.

حيث إن من أهم مرتكزات الاستراتيجية الارتقاء بجودة التعليم العالي في المملكة لتخريج طلاب مهيئين أكاديمياً ومهنياً وشخصياً لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في المجتمع، وخلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين، ومواءمة التعليم العالي ليحقق الأولويات المحلية والإقليمية، وتعزيز العلاقة بين التعليم العالي والفني والمستمر، وتوظيف أحدث توجهات تكنولوجيا التعليم في قطاع التعليم العالي، لتصبح مملكة البحرين مركزاً إقليميا للتعليم العالي.

ج- الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي (2014-2024م)

جاء هذا المشروع تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر، بهدف تعزيز دور البحث العلمي في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الربط المنظم والفاعل للأبحاث التي تجري في مؤسسات التعليم العالي بقطاع الصناعة والأعمال، وتطوير التعاون البحثي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ووضع مملكة البحرين على الخارطة العالمية للأبحاث كمركز معترف به دولياً، وتشجيع التميز البحثي من خلال مؤسسات تعليم عالٍ قائمة على البحث العلمي بما يسهم في بناء اقتصاد المعرفة. حيث طرحت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي مع مطلع العام 2013م مشروعاً لتطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون مع معهد ستانفورد الدولي للأبحاث، وتم تدشين الاستراتيجية في عام 2014م، والأمانة العامة للمجلس مستمرة في تنفيذ مشاريعها.

ومن أهم مرتكزات الاستراتيجية هو تعزيز ثقافة البحث في الجامعات، وزيادة الفوائد التي تعود على المملكة من الاستثمار في البحوث الجامعية، إضافة إلى وضع سياسات البحوث للجامعات، بحيث تقوم بتعزيز التعاون الواسع مع الشركاء المحليين والإقليمين والدوليين.

د- وضع نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين:

وفقا للقانون رقم (3) لسنة 2005م بشأن التعليم العالي والذي ينص على أن من مهام مجلس التعليم العالي اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، شرعت الأمانة العامة للمجلس بوضع نظام الاعتماد الأكاديمي المؤسسي في مملكة البحرين بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، وقد تضمن ذلك اقتراح المعايير وآلية التنفيذ وفق الأسس الدولية المتعارف عليها في الأوساط الأكاديمية، وبما يتناسب ومتطلبات قطاع التعليم العالي بمملكة البحرين.

تفضل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وشمل برعايته مراسم توقيع مذكرة التفاهم بين مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد البريطاني في العاصمة البريطانية لندن.

وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع من خلال قيام فريق خبراء مجلس الاعتماد البريطاني بزيارة مملكة البحرين وعقد اجتماعات ولقاءات مع عدد من أعضاء مجلس التعليم العالي وكذلك الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي والشركاء والمعنيين بما في ذلك هيئة جودة التعليم والتدريب ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك بهدف جمع البيانات والمعلومات بشأن الوضع الراهن للتعليم العالي في مملكة البحرين والأولويات المستقبلية.

ومن ثم تم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية من المشروع التي تتضمن وضع النظام والمعايير الخاصة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وتم الانتهاء منها في النصف الأول من عام 2014م.

المرحلة الثالثة من المشروع تتعلق بآليات تنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، والتي تتيح لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين الحصول على اعتماد واعتراف دولي، وكذلك التعاون في مجال التدريب ونقل الخبرات، إضافة إلى الاستعانة بخبراء يشاركون في تطبيق معايير الاعتماد على الجامعات. وقد مثّل سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي الجانب البحريني، في توقيع مذكرة التفاهم، الذي حضره الأمين العام لمجلس التعليم العالي، وقد مثل الجانب البريطاني السيد دومينيك سكوت القائم بأعمال رئيس مجلس الاعتماد البريطاني.

هـ- تنفيذ مشروع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي

تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع خلال نوفمبر 2013م، حيث قام فريق خبراء أكاديمية التعليم العالي البريطانية بزيارة مملكة البحرين وعقد اجتماعات ولقاءات مع الشركاء والمعنيين، بما في ذلك هيئة جودة التعليم والتدريب وعدد من أعضاء هيئة

التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وذلك بهدف تقييم احتياجات أعضاء هيئة التدريس. كما وتم صياغة الإطار خلال النصف الأول من العام 2014م، ومن المؤمل أن يسهم هذا الإطار في تنمية وتطوير أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات التعليم العالي من أجل زيادة معرفتهم الأكاديمية وتطويرها في مجال أساليب التدريس والتقويم وتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية وفقاً للنظم الحديثة التي تسلكها الجامعات؛ كما يسهم المشروع في تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس في خلق ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة.

و- لجنة الاعتماد الأكاديمي:

أصدر سمو رئيس مجلس الوزراء قراره رقم (15) لسنة 2016 بشأن إعادة تشكيل لجنة الاعتماد الأكاديمي الموكّل إليها مهمة وضع معايير الاعتماد الأكاديمي والتوصية بمنح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي العاملة في المملكة لإقرارها من قبل مجلس التعليم العالي.

ز- قاعدة بيانات التعليم العالي

في إبريل 2016م تم الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع والمتعلقة بإنشاء النظام الآلي لقاعدة البيانات والتطبيق التجريبي لحقوله، وجمع بيانات المؤسسات وتدقيقها وإدخالها في النظام، وبناء التقارير المطلوبة وبرمجتها ليتم إصدارها آلياً بشكل دوري.

في 2 ديسمبر 2016م نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لقاءً مع ممثلي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والإقليمية والخاصة، بهدف التعريف بنظام قاعدة بيانات التعليم العالي وآلية تحديث بيانات المؤسسات لتشمل العام الدراسي الحالي 2017/2016م، نظراً لما لهذا المشروع من أهمية في رسم السياسات والخطط القائمة على البيانات الشاملة والدقيقة والمحدثة.

3-3 قرارات مجلس التعليم العالي:

عقد مجلس التعليم العالي خلال العام 2016م الجلسة رقم (38) بتاريخ 14 يونيو 2016م، والجلسة رقم (39) بتاريخ 15 نوفمبر 2016م، حيث استعرض خلالهما العديد من المواضيع المتنوعة واتخذ قراراته بشأنها بما يكفل الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي ومخرجاته، ويحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، واللتان تتكاملان في برامجهما التنفيذية مع مبادرات برنامج عمل الحكومة، ومنها:

أولاً: تشكيل لجان مجلس التعليم العالي:

وافق مجلس التعليم العالي على إعادة تشكيل اللجان التابعة له، وذلك بالقرار رقم (439) في جلسته رقم (38) بتاريخ 14 يونيو 2016م، حيث شملت: اللجنة الأكاديمية، واللجنة الهندسية، واللجنة الإدارية والمالية، ولجنة البحث العلمي. للقيام بالمهام الموكلة لكل منها لخدمة مسيرة التعليم العالي.

ثانيا: النظر بالتعديلات المقترحة في اللوائح:

ناقش مجلس التعليم العالي عدد من المقترحات المتعلقة بلوائح التعليم العالي خلال الجلسة (2016/38)، وكالآتي:

- أحال المجلس مقترح مسودّة تعديل المادة التاسعة من القرار رقم (3) لسنة 2007 بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة للجنة الإدارية والمالية لدراسته وفقاً لملاحظات المجلس ورفع تقرير بشأنه.

- أحال المجلس مسودة لائحة تنظيم شؤون البحث العلمي للجنة البحث العلمي واللجنة الإدارية والمالية.

- أحال المجلس مقترح لائحة معايير المرافق الرياضية لمؤسسات التعليم العالي للجنة الهندسية لدراستها وفقاً لملاحظات المجلس ورفع تقرير بشأنه.

- إحالة مقترح الأمانة العامة بتحديد الضمان المالي الوارد بالمادة الرابعة من القرار رقم (3) لسنة 2007 بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وفقاً لطاقة المؤسسة الاستيعابية للطلبة إلى اللجنة الإدارية والمالية، لغرض دراسته وفقاً لملاحظات المجلس ورفع تقرير بشأنه.

ثالثا: الرقابة على أداء مؤسسات التعليم العالي في المملكة:

وافق المجلس بالجلسة رقم (38) بتاريخ 14 يونيو 2016م، والجلسة رقم (39) بتاريخ 15 نوفمبر 2016م على استمرار لجان الفحص والتدقيق المشكلة في الأمانة العامة بمراجعة مؤسسات التعليم العالي في تقديمها لبرامج البكالوريوس والدراسات العليا، ومدى التزامها بالقانون واللوائح والقرارات المنفذة له، ورفع تقارير دورية للمجلس بذلك.

رابعا: النظر في تشكيل مجالس الأمناء في مؤسسات التعليم العالي:

ناقش مجلس التعليم العالي بجلسته رقم (38) بتاريخ 14 يونيو 2016م الطلبات المتعلقة بمجالس الأمناء لكلٍ من: الجامعة الملكية للبنات، والجامعة الخليجية، وكلية البحرين الجامعية، والجامعة الأهلية، وكلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال، واتخذ المجلس القرارات المناسبة بشأنها.

خامسا: منح الاعتماد المؤسسي لثلاث مؤسسات تعليمية:

ناقش مجلس التعليم العالي بجلسته رقم (39) بتاريخ 15 نوفمبر 2016م توصيات لجنة الاعتماد الأكاديمي بشأن منح الاعتماد المؤسسي لجامعة البحرين، وبوليتكنك البحرين (كلية البحرين التقنية)، والجامعة الملكية للبنات.

وقرر المجلس تأجيل النظر بتوصيات لجنة الاعتماد الأكاديمي وذلك لإتاحة الوقت لأعضاء المجلس لدراسة تقرير اللجنة وإبداء الرأي حوله كتابياً ثم يتخذ المجلس قراره بشأنها بالتمرير.

سادساً: إنشاء وحدة متخصصة لإدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس:

وافق مجلس التعليم العالي بجلسته رقم (39) بتاريخ 15 نوفمبر 2016م على إنشاء وحدة متخصصة في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي تتولى إدارة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس العاملين فيها.

سابعاً: الموافقة على توصيات الأمانة العامة بشأن برامج مؤسسات التعليم العالي:

ناقش مجلس التعليم العالي بجلسته رقم (39) بتاريخ 15 نوفمبر 2016م توصيات الأمانة العامة بشأن البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، واتخذت القرارات المناسبة بشأنها.

ثامناً: تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم العالي:

- الموافقة المبدئية على إنشاء مؤسسة تعليم عالٍ خاصة تحت مسمى "الكلية البريطانية في البحرين" لتقديم برامج أكاديمية مستضافة من جامعة سلفورد البريطانية.
- الموافقة على استحداث كلية جديدة في جامعة العلوم التطبيقية بمسمى "كلية الهندسة "تقدم برامج هندسية مستضافة من جامعة لندن ساوث بنك البريطانية.
- الموافقة على استضافة الجامعة الملكية للبنات لبرامج أكاديمية من كلية الهندسة بجامعة ويست فيرجينيا الأمريكية، والبدء في تقديم برنامج بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية.

تاسعاً: تحديد سقف القبول بمؤسسات التعليم العالي الخاصة للعام 2016-2017م:

- حدد مجلس التعليم العالي الحد الأقصى لسقف القبول في مؤسسات التعليم العالي الخاصة للعام الدراسي 2016-2017م حسب المعايير التي أقرها المجلس مسبقاً، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس وتوفير البنى التحتية والمختبرات، وبالتالي تحقيق البيئة التعليمية المناسبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء.

4-3 المشاركة في الاجتماع الخليجي الثامن عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي بالرياض:

ترأس سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم وفد مملكة البحرين المشارك في الاجتماع الثامن عشر لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنعقد في عاصمة المملكة العربية السعودية الشقيقة الرياض بتاريخ **19 إبريل 2016م**.

واتخذ الوزراء خلال الاجتماع عدداً من القرارات منها:

- التأكيد على رؤية خادم الحرمين الشريفين بضرورة رفع مستوى التعاون والتكامل في مجال التعليم والبحث العلمي، بحيث تكون جامعة الخليج العربي ومكتب التربية العربي لدول الخليج تحت مظلة الأمانة العامة، وبإشراف مباشر من لجنتي وزراء التعليم ووزراء التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لضمان استمرار عمل هاتين المؤسستين وتطوير أدائهما ودعم جهودهما.
- اعتماد الضوابط والمعايير الاسترشادية الخاصة بمعادلة شهادات التعليم العالي بدول المجلس للتخصصات (الطبية والصحية).
- تشجيع هيئات الاعتماد الوطنية والجهات المسؤولة عنها في دول المجلس بتبادل التجارب والخبرات فيما بينها في قضايا الاعتماد الأكاديمي بما يعزز دورها الوطني، واعتمد الوزراء الدليل الاسترشادي للممارسات الجدية في البحث العلمي في دول المجلس.

3-5 عقد الاتفاقيات مع الجهات الدولية المرموقة والمؤسسات المحلية ذات العلاقة بتطوير مخرجات التعليم العالي:

التوقيع على المرحلة الثانية من اتفاقية التعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية بتاريخ 21 مايو 2016م بشأن تمهين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

4. الاستراتيجيات والمشاريع

1-4 نظام الاعتماد والتطبيق الأولي على مؤسسات التعليم العالي:

بعد صدور قرار مجلس التعليم العالي رقم (412) بجلسته (36) المنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2014م، المتضمن الموافقة على اعتماد معايير ومؤشرات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، وتكليف الأمانة العامة بتطبيق نظام الاعتماد المؤسسي على مؤسسات التعليم العالي اعتباراً من بداية العام الأكاديمي 2016/2015م، وفقاً للوائح وآليات التنفيذ، قامت الأمانة العامة للمجلس بالإجراءات الآتية:

- عقد لقاءات تعريفية لمؤسسات التعليم العالي بنظام الاعتماد الأكاديمي.
- عقد ورش تدريبية لمنسوبي الأمانة العامة للمجلس على إجراءات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي من قبل خبراء الاعتماد فيها.
- عقد ورش تدريبية للمعنيين في مؤسسات التعليم العالي التي سيتم تطبيق الاعتماد الأولي عليها من قبل خبراء الاعتماد في الأمانة العامة.
- إصدار دليل معايير وإجراءات الاعتماد المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية.
- عقد ورش تدريبية بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني للقائمين على الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.

عقدت لجنة الاعتماد الأكاديمي سبعة اجتماعات، منذ تشكيلها في 17 مارس 2016م، تناولت عدة موضوعات من أبرزها الآتي:

- تدارست اللجنة تقارير الاعتماد المؤسسي النهائية الصادرة عن فرق الفحص التي شكلتها الأمانة العامة بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، وذلك للمؤسسات التي أقر مجلس التعليم العالي مشاركتها في مرحلة التطبيق الأولي للاعتماد المؤسسي وهي: جامعة البحرين، وكلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)، والجامعة الملكية للبنات.
- تدارست اللجنة آلية وضع نظام ومعايير للاعتماد البرامجي على غرار الاعتماد المؤسسي، وتطبيقها على البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.
- تقييم ومراجعة تقارير الاعتماد المؤسسي (تقارير فريق الفحص) لمؤسسات التعليم العالي الثلاث التي أقر مجلس التعليم العالي مشاركتها في التطبيق الأولي لنظام الاعتماد المؤسسي وهي (جامعة البحرين، وكلية البحرين التقنية "بوليتكنك البحرين"، والجامعة الملكية للبنات)، ورفع توصياتها إلى مجلس التعليم العالي لاتخاذ قراره بشأن منحها الاعتماد المؤسسي.

2-4 تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي:

في عام 2014م دشنت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي 2014-2024، ذات الصلة بالقضايا المعاصرة التي تتعلق بالتعليم العالي والتطورات العلمية المستقبلية.

ويمكن قياس مدى التقدم في الإنجاز من خلال الخطة التشغيلية للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي 2015-2017م، الموضحة في الجدول (1).

الجدول (1): يبين ما تم تحقيقه من مشاريع الاستراتيجيتين الوطنيتين للتعليم العالي والبحث العلمي للعام 2016م

رقم المحور	المحاور الرئيسة	أبرز الإنجازات التي تحققت
أولاً	**جودة التأثير**	▪ تطبيق نظام الاعتماد المؤسسي على عدد ثلاث من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني. ▪ تنفيذ برنامج التنمية المهنية بالتعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية، بمشاركة (65) عضواً من أعضاء الهيئات التدريسية بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. ▪ إصدار مجلس التعليم العالي قراراً بشأن استحداث وحدة للتنمية المهنية في كل من مؤسسات التعليم العالي الخاصة تتولى إدارة التنمية المهنية. ▪ تعديل بعض أحكام اللائحة المالية ومنها المادة المتعلقة بتخصيص نسبة لا تقل عن 3% من مجمل الإيرادات السنوية للمؤسسة للبحث العلمي، ونسبة لا تقل عن 2% من مجمل الإيرادات السنوية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس. ▪ حصول عدد من البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي على تقدير "جدير بالثقة" وفق مراجعات هيئة جودة التعليم والتدريب. ▪ استطلاع آراء أصحاب الأعمال حول مهارات طلبة مؤسسات التعليم العالي الذين تم توظيفهم بمؤسسات سوق العمل. ▪ زيادة عدد البرامج المستضافة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ▪ تشكيل لجنة الفحص والتدقيق على البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي وتحديد مهامها وآليات عملها، للتأكد من جودة تطبيق مؤسسات التعليم العالي للوائح الصادرة عن مجلس التعليم العالي، وعرض نتائج أعمالها على مجلس التعليم العالي وتقديم التوصيات بشأنها. ▪ إصدار مجلس التعليم العالي عدد من القرارات بشأن وقف القبول والتحويل بعدد من البرامج الأكاديمية بناءً على نتائج تقارير لجنة الفحص والتدقيق التي تم تشكيلها بالأمانة العامة. ▪ تشكيل لجنة لمتابعة إجراءات مناقشات رسائل الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي. ورفع تقارير دورية إلى الأمين العام لمجلس التعليم العالي حول الملاحظات التي توصلت اليها من خلال حضور تلك الجلسات. ▪ عقد لقاءات دورية مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة لمناقشة سير العملية التعليمية فيها لأغراض التحسين والتطوير. ▪ تعميم تطبيق نظام "ملف الطالب الموحد" على كافة مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ▪ تطوير الخدمات الإلكترونية في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.
ثانيا	**تمكين الطلبة من مهارات الحياة**	▪ مشاركة أصحاب الأعمال في اللجنة التنسيقية ولجانها الفرعية التي تم تشكيلها بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال، وتحديد مهامها وآليات عملها. ▪ قرار مجلس التعليم العالي بشأن: الموافقة لعدد من مؤسسات التعليم العالي المرخصة لاستضافة برامج أكاديمية عالمية بالتعاون مع جامعات اجنبية واستحداث كليات جديدة. ▪ توظيف نتائج منتدى المهارات وتوجيه مؤسسات التعليم العالي لتطوير مناهجها ومقرراتها الدراسية وفقا لذلك. ▪ إعداد ضوابط تنفيذ برنامج التدريب الميداني للطلبة بمؤسسات سوق العمل وعرضها على مجلس التعليم العالي لإقرارها. ▪ إبرام مذكرة تفاهم بين مجلس التعليم العالي وبين مؤسسة إنجاز البحرين.

رقم المحور	المحاور الرئيسة	أبرز الإنجازات التي تحققت
ثالثا	**إتاحة خيارات التعليم والتعلم**	▪ موافقة مجلس التعليم العالي على استحداث كلية الهندسة بجامعة العلوم التطبيقية، واستضافة برامج هندسية مع جامعة لندن ساوث بنك، والموافقة على استضافة الجامعة الملكية للبنات لبرامج أكاديمية من كلية الهندسة بجامعة ويست فيرجينيا الأمريكية، والبدء في تقديم بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية. ▪ تقنين عملية رفع الرسوم الدراسية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة وذلك مراعاة لظروف الطلبة. ▪ التوسع باستحداث برامج أكاديمية تلبي رغبات الطلبة، وتفي بالاحتياجات الآنية والمستقبلية لسوق العمل.
رابعا	**البحرين خيار أول للتعليم العالي**	▪ تطبيق الاعتماد المؤسسي على ثلاث من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. ▪ موافقة مجلس التعليم العالي على إبرام اتفاقيات تعاون دولي بين مؤسسات التعليم العالي المحلية ومؤسسات تعليم عالٍ عالمية. ▪ تحفيز الاستثمار في التعليم العالي وتشجيع مؤسسات التعليم العالي نحو التعاون الدولي مع مؤسسات تعليم مرموقة عالمياً لتقديم برامج أكاديمية. ▪ إقبال متزايد للطلبة الوافدين للدراسة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة. ▪ إقبال المستثمرين على طلب إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ في مملكة البحرين.
خامسا	**توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي**	▪ استكمال قاعدة بيانات التعليم العالي، وتوظيفها باستخراج بيانات إحصائية وإعداد تقارير لكافة الأطراف ذات العلاقة بالتعليم العالي والجهات الدولية مثل اليونسكو. ▪ التطور المستمر في مؤسسات التعليم العالي في مجال استخدام تقنية المعلومات في التعليم، وفق نتائج أعمال اللجان المختصة بالأمانة العامة (لجنة الفحص والتدقيق). ▪ تحسن مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي في مجال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات بشهادة هيئة جودة التعليم والتدريب. ▪ تطوير البوابة الإلكترونية للتعليم العالي وتحديثها باستمرار، لخدمة الطلبة والباحثين بشأن الحصول على البيانات حول مؤسسات التعليم العالي، وما تقدمه من برامج أكاديمية. ▪ دعم مؤسسات التعليم العالي لأعضاء هيئة التدريس من خلال تقديم برامج التطوير المهني لهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT). ▪ توفير مؤسسات التعليم العالي أنظمة لتكنولوجيا المعلومات وخدمات الإنترنت المجانية للطلبة لمساعدتهم في البحث والاستقصاء والدخول إلى مصادر المعرفة المتنوعة. ▪ تطوير عمليات تسجيل المواد الدراسية للطلبة، بحيث أصبحت في كافة مؤسسات التعليم العالي إلكترونياً.
سادسا	**خلق بيئة ريادة الأعمال**	▪ إدخال مفاهيم ريادة الأعمال في الخطط الدراسية بمؤسسات التعليم العالي. ▪ تشجيع مؤسسات التعليم العالي بشأن تحفيز الطلبة لتقديم مبادرات ريادة الأعمال وتدريبهم على مهاراتها.
سابعا	**توظيف البحث العلمي لخلق اقتصاد المعرفة**	▪ إعداد لائحة للبحث العلمي بناءَ على قرار مجلس التعليم العالي، وتتضمن اللائحة إجراءات تنظيم البحث العلمي وآليات الصرف عليه. ▪ موافقة مجلس التعليم العالي على زيادة المخصص المالي للبحث العلمي والتنمية المهنية الذي تعتمده مؤسسات التعليم العالي الخاصة في موازناتها السنوية والذي تم تحديده في اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي بما لا يقل عن 3% من مجمل الإيرادات السنوية للمؤسسة توجه للإنفاق على البحث العلمي، وما لا يقل عن 2% من مجمل الإيرادات السنوية للمؤسسة توجه للإنفاق على التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

5. الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي

1-5 إنجازات الأمانة العامة:

أولاً: عقد ورشة عمل حول الاعتماد المؤسسي بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني في 17 يناير 2016م لبيان الآليات التي ستتبع لاستكمال إجراءات التقدم بطلب الاعتماد المؤسسي، ونموذج تقرير التقييم الذاتي، والإجراءات التحضيرية لعملية الفحص من قبل المؤسسة، وتم التطرق إلى ماهية الاعتماد المؤسسي ومدى الحاجة إليه بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي وأصحاب العلاقة، وما هي إجراءاته ومعاييره، وكيفية تعبئة طلب الاعتماد المؤسسي من قبل المؤسسة، والوثائق التي يجب إرفاقها بالطلب، كما تم توضيح آلية إعداد تقرير التقييم الذاتي وتوفير الوثائق الداعمة لكل مؤشر من مؤشرات معايير الاعتماد المؤسسي ليتسنى لفريق الفحص الاطلاع عليها في أثناء الزيارة الميدانية، وتم التركيز على أهمية الدقّة في تقديم البيانات عند تعبئة الطلب وتقرير التقييم الذاتي بالنسبة للأمانة العامة ولفريق الفحص وللمؤسسة نفسها.

ثانيا: لقاءات فرق اللجنة التنسيقية بين قطاع التعليم العالي وقطاعات الصناعة والأعمال إذ عقدت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي تحت رعاية الأمين العام للمجلس عدداً من اللقاءات للفرق المنبثقة عن اللجنة التنسيقية بين قطاع التعليم العالي وقطاعات الصناعة والأعمال، بهدف تنفيذ ومناقشة برامج تلك الفرق ضمن دورها في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

ثالثاً: بدء تطبيق البرنامج الوطني للتدريب الميداني بعد نجاح المرحلة التجريبية منه، حيث التقى

الأمين العام لمجلس التعليم العالي مع ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة من الأكاديميين المشرفين على برامج تدريب الطلبة واستعرض المشاريع والمبادرات الاستراتيجية التي ينفذها مجلس التعليم العالي للارتقاء بأداء ومخرجات قطاع التعليم العالي في المملكة، والتي يتم تنفيذها ضمن عدة محاور متوازية تستهدف تحسين البيئة الجامعية، وتطوير البرامج الأكاديمية، وتأهيل أعضاء الهيئة التدريسية، إضافة إلى تزويد الطلبة بالمهارات المطلوبة لدى سوق العمل، ورفع كفاءة إنتاج البحث العلمي وربطه باحتياجات قطاعات الصناعة والأعمال وتحقيق الأولويات الوطنية وصولاً للتنمية الشاملة والمستدامة.

رابعا: نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي **ورشة عمل بعنوان "الاستراتيجيات البحثية في مؤسسات التعليم العالي"** باستضافة من معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية بتاريخ 16 مارس 2016م، وذلك ضمن مساعي الأمانة العامة لتقييم ومراجعة الواقع الفعلي للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وتشجيعه وتنميته بمشاركة كافة القطاعات.

خامساً: تدشين برنامج تمهين أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالتعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية، بهدف الارتقاء بقدراتهم وفق معايير تدريبية عالمية، بما يؤهلهم للحصول على شهادة دولية في التمهن ومزاولة التدريس والتدريب الأكاديمي، وبما يرتقي بجودة مخرجات التعليم العالي في مملكة البحرين، وقد شارك (65) عضو هيئة تدريس وتم تنفيذ الوحدة الأولى من المشروع خلال الفترة من 13 إلى 17 أكتوبر 2016م.

سادساً: عقد اللقاءات والاجتماعات المستمرة مع رؤساء مؤسسات التعليم العالي الخاصة لتعزيز العلاقات وبناء جسور التواصل بين الأمانة العامة ومؤسسات التعليم العالي الخاصة لتحسين وتطوير سير العملية التعليمية فيها.

2-5 إصدارات الأمانة العامة:

من أبرز إصدارات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي خلال العام 2016 الآتي:

- **مجلة الأعالي:** إصدار مجلة "الأعالي" التي تعنى بنشر قرارات ولوائح وفعاليات التعليم العالي، متضمنة عدد من الأبواب ذات العلاقة بقطاع التعليم العالي.

- **التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام 2015م (إنجاز وتطوير):** تضمن التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام 2015 أهم القرارات واللوائح والمشاريع التي أقرها المجلس، وأبرز مهام مجلس التعليم العالي ومحاور عمله وأهم الإنجازات التي حققها المجلس وأمانته العامة.

3-5 إنجازات إدارات الأمانة العامة للعام 2016م:

تضمّ الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ثلاث إدارات هي إدارة الاعتمادية والتراخيص وإدارة التقييم والمتابعة وإدارة البحث العلمي، وفيما يلي عرض إنجازات كل منها خلال العام 2016:

- **إدارة الاعتمادية والتراخيص:**

وتتلخص إنجازات إدارة الاعتمادية والتراخيص خلال العام 2016م بالآتي:

أولاً: قسم التراخيص:

1. التراخيص المؤسسية:

تم دراسة عدد (3) طلبات للترخيص لإنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة في مملكة البحرين، وإعداد التقارير الخاصة بها، والمتابعات المستمرة من خلال المخاطبات والاجتماعات لاستكمال أصحاب الطلبات للوثائق والمستندات اللازمة.

2. التراخيص البرامجية:

تم دراسة عدد (4) طلبات لترخيص برامج أكاديمية مستحدثة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة والتي لم ترد في ترخيص المؤسسة، وإعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي، وكما مبين في الجدول (2) أدناه:

الجدول (2): يبين طلبات لترخيص برامج أكاديمية مستحدثة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة

الرقم	المؤسسة	البرامج المستحدثة
1	**جامعة العلوم التطبيقية**	▪ بكالوريوس المحاسبة والتمويل ▪ بكالوريوس دراسات الأعمال والإدارة
2	**كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال**	▪ ماجستير إدارة الأعمال
3	**الجامعة الملكية للبنات**	▪ ماجستير إدارة الأعمال

3. إعادة فتح القبول في برامج أكاديمية موقوفة:

تم دراسة عدد (6) طلبات لفتح القبول ببرامج أكاديمية موقوفة بأربع مؤسسات تعليم عالٍ خاصة، وذلك وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس التعليم العالي بهذا الشأن.

4. اتفاقيات التعاون الأكاديمية:

تم دراسة (12) طلباً لعقد اتفاقيات تعاون أكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالمملكة مع مؤسسات خارجية، وتم اعداد التقارير الخاصة بها، وتحويلها إلى اللجان المختصة لدراستها وفع التوصيات بشأنها تمهيداً لعرضها على مجلس التعليم العالي.

ثانياً: قسم الاعتماد الأكاديمي:

1. تعيين المناصب القيادية:

تم دراسة عدد (23) طلباً لتعيين مناصب قيادية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة وإعداد التقارير الخاصة بها ورفعها للجان المختصة لدراستها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس التعليم العالي وكما هو مبين في الجدول (3):

الجدول (3): يبين عدد طلبات تعيين المناصب القيادة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة

الرقم	المناصب القيادية	عدد الطلبات	مؤسسات التعليم العالي
1	**رؤساء مؤسسات التعليم العالي**	**3**	▪ كلية البحرين الجامعية ▪ جامعة أما الدولية ▪ كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال
2	**نواب رئيس**	**5**	▪ جامعة العلوم التطبيقية ▪ جامعة المملكة ▪ جامعة أما الدولية
3	**إعادة تشكيل مجالس الأمناء**	**4**	▪ كلية البحرين الجامعية ▪ الجامعة الملكية للبنات ▪ الجامعة الخليجية ▪ جامعة المملكة
4	**عمداء كليات**	**11**	▪ جامعة المملكة ▪ جامعة أما الدولية ▪ الجامعة الخليجية ▪ جامعة العلوم التطبيقية ▪ كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال

2. الاستقدام والتوظيف لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية:

تم دراسة عدد (220) طلباً لتوظيف أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث بلغ عدد الطلبات المستوفية (90) طلباً.

ثالثاً: قسم معايير الاعتماد والتراخيص:

١. الإعلانات:

تم دراسة (**122**) طلباً تقدمت به مؤسسات التعليم العالي الخاصة للإعلان عن احتياجاتها وانشطتها وبرامجها، حيث بلغ عدد المستوفي منها (**111**) طلباً، تم نشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة ومنها:

- الإعلانات المطبوعة وتشمل: (الصحف، المجلات، المطويات، المنشورات، الملصقات).
- الإعلانات التليفزيونية والإذاعية.
- إعلانات شاشات العرض الإلكتروني.
- إعلانات أعمدة الإنارة.
- إعلانات الإنترنت.
- إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي.
- إعلانات الرسائل النصية (sms).

- **إدارة التقييم والمتابعة:**

تتلخص إنجازات إدارة التقييم والمتابعة خلال العام 2016م بالآتي:

أولا: قسم الامتحانات والتصديق على الشهادات:

1-خدمة التصديق:

قامت إدارة التقييم والمتابعة من خلال قسم الامتحانات والتصديق من الانتهاء من تصديق طلبات الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين، إذ تم المصادقة على **10536** طلباً يشمل إفادات وكشوف درجات، وشهادات حائطية، وإفادات تخرج، وإفادات مترجمة، وإفادات بختم طبق الأصل، وإفادات معدلة، وإفادات تخرج لمن يهمه الأمر، وكما مبينة في الجدول (4) أدناه:

الجدول (4): تصديق الشهادات خلال عام 2016م

الشهر	افادة تخرج	افادة معدلة	طبق الاصل	افادة مترجمة	التصديق على اصول	افادة مصدقة	المجموع
يناير	3	2	21	3	214	214	457
فبراير	4	5	16	7	298	282	612
مارس	7	3	18	5	261	251	545
أبريل	9	1	38	3	511	508	1070
مايو	9	1	26	3	415	415	869
يونيو	0	1	14	6	194	194	409
يوليو	15	2	16	0	293	282	608
أغسطس	0	10	9	4	382	380	785
سبتمبر	0	0	7	5	119	108	239
اكتوبر	0	6	18	10	797	779	1610
نوفمبر	0	0	10	8	856	807	1681
ديسمبر	0	3	11	5	816	816	1651
المجموع	47	34	204	59	5156	5036	10536

2-خدمة التصديق الإلكتروني:

تم تعميم الخدمة على جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة منذ يناير 2016 بعد تطبيقها تجريبياً في سبتمبر 2015 على أربع جامعات خاصة، حيث يتم من خلال الخدمة إدخال ملفات الطلبة الخريجين ويتم مراجعتها إلكترونياً، ثم يقوم مندوب الجامعة بإحضار الأصول لمطابقتها مع ما تم مراجعته من خلال الخدمة الإلكترونية، ومن ثم إصدار إفادة التخرج، وعليه فإن الإدارة قامت بالمصادقة على عدد **1913** من خلال خدمة التصديق الإلكترونية، وذلك من إجمالي عدد الإفادات الصادرة من قبل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وعددها **7738** إفادة.

ثانيا: قسم شؤون الطلبة والتسجيل:

1- خدمة رقم التعليم العالي:

تم اعتماد أرقام التعليم العالي لجميع الطلبة المقبولين في العام الأكاديمي 2015-2016م والبالغ عددهم **3111** طالباً وطالبة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة وكما موضح في الجدول (5) أدناه:

الجدول (5): عدد ملفات الطلبة الجدد المعتمدة من قبل الأمانة العامة للعام 2015-2016م

اسم الجامعة	عدد ملفات الطلبة المستجدين التي تم اعتمادها
جامعة البحرين الطبية	298
الجامعة الملكية للبنات	171
الجامعة العربية المفتوحة	529
الجامعة الأهلية	236
جامعة العلوم التطبيقية	1023
كلية البحرين الجامعية	81
جامعة المملكة	166
الجامعة الخليجية	72
جامعة أما الدولية	505
كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال	10
معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية	20
المجموع	**3111**

2-خدمة تدقيق معادلة الطلبة المحولين لمؤسسات التعليم العالي الخاصة:

تم استحداث خدمة لتدقيق طلبات مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمعادلات المواد للطلبة المحولين لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك بدءاً من العام الأكاديمي 2015/2014م، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبات التي تم تدقيقها **929**، وكما مبينة في الجدول (6) أدناه:

الجدول (6): عدد الطلبات التي تم تدقيقها خلال الفترة من سبتمبر 2015م حتى سبتمبر 2016م

الشهر	عدد الطلبات
سبتمبر-15	137
أكتوبر-15	33
نوفمبر-15	79
ديسمبر-15	83
يناير-16	65
فبراير-16	53
مارس-16	103
أبريل-16	68
مايو-16	65
يونيو-16	82
يوليو-16	32
أغسطس-16	93
سبتمبر-16	36
المجموع	**929**

3-خدمات إثبات القيد والانسحاب والطالب المفصول والطالب الزائر والشكاوى

تم استلام طلبات تخص الخدمات المقدمة من قبل قسم شئون الطلبة والتسجيل من إثبات قيد، إفادة انسحاب، إفادة طالب مفصول، إفادة طالب زائر، والشكاوى والالتماسات للفترة من سبتمبر 2015م حتى سبتمبر 2016م، حيث بلغ إجمالي عدد الطلبات **526** طلباً كما هو مبين في الجدول (7) أدناه:

الجدول (7): الطلبات المقدمة من قبل قسم شؤون الطلبة والتسجيل للفترة من سبتمبر 2015 حتى سبتمبر 2016م

الشهر	إفادة ثبات القيد	إفادة انسحاب	إفادة طالب زائر	إفادة طالب مفصول	الشكاوى والالتماسات
سبتمبر-15	3	42		7	1
أكتوبر-15	2	28	2	2	2
نوفمبر-15	1	14		1	10
ديسمبر-15	2	11	1	10	1

الشهر	إفادة ثبات القيد	إفادة انسحاب	إفادة طالب زائر	إفادة طالب مفصول	الشكاوى والالتماسات
يناير-16	1	36		5	2
فبراير-16	7	31		7	4
مارس-16	9	20	1	3	2
أبريل-16	12	21		4	4
مايو-16	9	29		10	4
يونيو-16	7	16	2	3	3
يوليو-16	1	19		1	3
أغسطس-16	3	25		6	6
سبتمبر-16	12	34		23	1
المجموع	**69**	**326**	**6**	**82**	**43**

٤-ملف الطالب الموحد:

تم استحداث نظام ملف الطالب الموحد، وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي الخاصة في **فبراير 2015م**، ويضم الملف وثائق طلبة مؤسسات التعليم العالي الخاصة، لغرض تنظيمها وسهولة الرجوع إليها لأغراض التدقيق، وسرعة إنجاز عملية التصديق، وقد شمل تطبيق النظام خريجي جميع مؤسسات التعليم العالي للفصل الدراسي الثاني والصيفي من العام الأكاديمي 2015/2014 والمستجدين من بداية السنة الأكاديمية 2015/2014 ولغاية نهاية السنة الأكاديمية 2016/2015 حيث بلغ إجمالي عدد ملفات الطالب الموحد الذي انتهت الإدارة من اعتمادها من خلال أقسامها **8046** ملفاً.

- **إدارة البحث العلمي:**

تتلخص إنجازات إدارة البحث العلمي خلال العام 2016م بالآتي:

أولاً: قاعدة بيانات مؤسسات التعليم العالي

إنجاز قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي تضم بيانات المؤسسات التعليمية والطلبة والخريجين والموظفين والأساتذة الأكاديميين وبيانات البحث العلمي، ويتم تحديثها دورياً.

خلال عملية إدخال البيانات في النظام، تم إدخال بيانات (**14**) مؤسسة تعليم عالي في نظام قاعدة البيانات، حيث بلغ إجمالي سجلات البيانات المدخلة في قاعدة البيانات (**26923**) سجلاً كما هو مبين في الجدول (8) أدناه.

الجدول (8): عدد سجلات البيانات المدخلة في قاعدة بيانات مؤسسات التعليم العالي

فئة البيانات	الطلبة والخريجين	أعضاء الهيئات الأكاديمية والإدارية والفنية	البحث العلمي			
			المقالات المنشورة في مجلات محكمة	الأوراق المنشورة في مجلدات المؤتمرات المحكمة	الكتب المنشورة	براءات الاختراع
عدد السجلات	23052	2412	889	423	143	4
إجمالي السجلات	**26923**					

وقد بلغ إجمالي التقارير المستخرجة من قاعدة البيانات (**39**) تقريراً وما زال العمل جارياً على استكمال بقية التقارير، كما هو مبين في الجدول (9) أدناه.

الجدول (9): عدد التقارير المستخرجة من قاعدة بيانات مؤسسات التعليم العالي

نوع التقارير	تقارير عامة	تقارير خاصة بإدارات الأمانة العامة	إحصاءات
عدد التقارير	20	7	12
إجمالي التقارير	**39**		

ثانياً: لائحة البحث العلمي ولائحة الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي

إعداد مقترح لائحة موحدة للدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين في ضوء مقارنة مرجعية للوائح بعض الجامعات المحلية والعربية والأجنبية، ومن ثم تم استطلاع آراء مؤسسات التعليم العالي بشأن مسودة اللائحة، ورصد ردودها في مصفوفة تبين ردود المؤسسات إزاء كل مادة من مواد اللائحة.

ثالثاً: خدمة تسهيل مهمة باحث

إنجاز **85** طلب خدمة تسهيل مهمة باحث المقدمة للباحثين في الميدان التربوي.

رابعاً: متابعة أوجه الصرف على البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي الخاصة

متابعة أوجه الصرف على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة لضمان التزامها بتخصيص نسبة 3% من صافي إيراداتها السنوية لأنشطة البحث العلمي، وذلك من خلال تصميم استمارات خاصة لهذا الغرض تبين الأبحاث التي تم تمويلها من قبل المؤسسة وأهدافها والباحثين والفترة الزمنية لإنجازها. ومن ثم تمت مراجعة بيانات المؤسسات الواردة إلى الأمانة العامة وفقاً لهذه الاستمارات، والقيام بزيارات ميدانية للتحقق من أوجه الصرف، ومن ثم رفع تقرير بشأنها إلى مجلس التعليم العالي.

خامساً: متابعة إجراءات مناقشة رسائل الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي

حضور مناقشات الرسائل العلمية لطلبة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وإعداد تقارير دورية بشأنها.

سادساً: إنجاز التقارير الإحصائية لقطاع التعليم العالي بمملكة البحرين

إنجاز التقرير الشامل حول واقع مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين، حيث شمل التقرير الموضوعات الآتية:

- إعداد كشوف متنوعة تتعلق ببيانات الطلبة والهيئات الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة (11 مؤسسة) بناء على التقارير التي تم استخراجها من قاعدة بيانات مؤسسات التعليم العالي.
- إعداد بيانات البحث العلمي للهيئات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة خلال فترة العمل في المؤسسة (عدد المقالات المنشورة في مجلات محكمة، عدد الأوراق المنشورة في مجلدات المؤتمرات المحكمة، عدد الكتب المنشورة، عدد براءات الاختراع).

6. الرؤية المستقبلية لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين

6. الرؤية المستقبلية لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين:

يؤدي التعليم العالي في مملكة البحرين دوراً محوريا بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي والاستثمار والابتكار، لذا فإن هذا القطاع بحاجة الى رؤية استراتيجية واضحة المعالم تواجه بعزم التحديات المستقبلية لتصبح مملكة البحرين مركزاً إقليمياً رائداً لتعليم عال ذي جودة يخرّج طلبة مزودين بالمهارات والمعارف، ويتحقق ذلك بالآتي:

١. تحقيق استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي وما يرافقهما من مشروعات تنفيذية، وذلك من خلال:

- التركيز على المعارف والمهارات المتطورة بشكل مستمر ليصبح التعليم العالي منافساً قوياً في اقتصاد المعرفة.
- استحداث برامج جديدة لتلبية احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على جميع مؤسسات التعليم العالي لنشر ثقافة الاعتماد والجودة التنافسية والابتكار والتميز للحصول على الاعتماد الأكاديمي حسب معايير مجلس التعليم العالي، لتصبح مركزا لجذب الطلبة من جميع الدول وخاصة دول مجلس التعاون.
- استقطاب الكفاءات التدريسية والبحثية والفنية من قبل مؤسسات التعليم العالي المرخصة في مملكة البحرين.
- تنظيم شئون البحث العلمي وتحسين القدرات البحثية في مؤسسات التعليم العالي بما يخدم حاجات مملكة البحرين والمحيط الإقليمي.
- قبول طلبة في مرحلة الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي الخاصة ممن تتوفر فيهم الكفاءة العلمية العالية وبالتخصصات التي تحظى بالتطبيق العملي لتساهم في تطوير مختلف قطاعات الدولة وتلبي حاجات سوق العمل.

٢. تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم العالي بالشراكة مع مؤسسات تعليم عالٍ عالمية مرموقة، وذلك في إطار استقطاب الطلبة من كافة أنحاء العالم.

٣. تطوير البرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات الدراسية بمؤسسات التعليم العالي لتلبية الحاجات التنموية، والمواءمة بين التعليم العالي وقطاعات الاقتصاد الوطني بهدف تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

٤. توطين البرنامج الوطني للتدريب الميداني في مؤسسات التعليم العالي بهدف توفير الفرص للطلبة لاكتساب المهارات الوظيفية أثناء دراستهم الجامعية.

الشكل (1): رؤية قطاع التعليم العالي لغاية عام 2024م

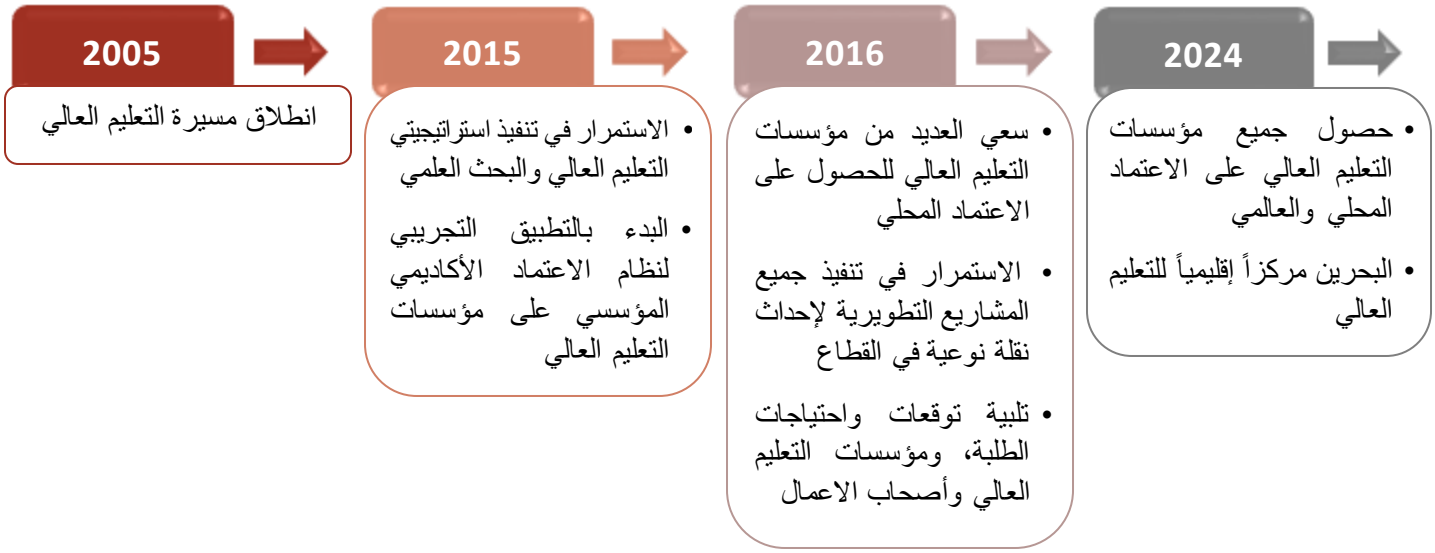

الجدول (10): النمو في أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين

السنة	2013	2014	2015	2016	←	2024
أعداد الطلبة الكلي	33,561	38,113	38,901	40,669	←	

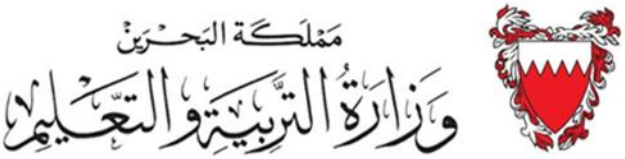

www.moedu.gov.bh/hec